

Distr.: Limited
25 January 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل السادس (المعني بمستندات الشحن
القابلة للتداول)
الدورة الرابعة والأربعون
نيويورك، 6-10 أيار/مايو 2024

مشاريع الأحكام الأولية للصك الجديد المتعلق بمستندات الشحن القابلة للتداول

ورقة مقدمة من حكومة سنغافورة

مذكرة من الأمانة

تتضمن هذه المذكرة ورقة وردت في 19 كانون الثاني/يناير 2024 من حكومة سنغافورة تحضيرا
لدورة الفريق العامل السادس الرابعة والأربعين. وترد في مرفق هذه المذكرة ترجمة لتلك الورقة بالشكل الذي تلقتها به
الأمانة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

اقتراح بشأن الأحكام المتعلقة بسجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول

- 1- في الدورة الثالثة والأربعين ("الدورة") لفريق الأونسيترال العامل السادس ("الفريق العامل") المعني بمستندات الشحن القابلة للتداول، التي عقدت في فيينا من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، قدم وفد سنغافورة مداخله اقترح فيها نهجا بديلا للنص على سجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول في مشروع الصك. وقُدِّم الاقتراح لينظر فيه الفريق العامل في دورته الرابعة والأربعين التي ستعقد في نيويورك في أيار/مايو 2024. ويرد موجز لمداخله سنغافورة في الفقرة 99 من تقرير الفريق العامل السادس عن أعمال دورته الثالثة والأربعين (A/CN.9/1164).
 - 2- وفي تلك الدورة، طلب إلى سنغافورة أن تقدم الاقتراح خطيا قبل انعقاد الدورة الرابعة والأربعين لتتاح للوفود فرصة النظر فيه بمزيد من التفصيل.
 - 3- ويتضمن مشروع الصك حاليا أحكاما مفصلة بشأن سجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول، يرد معظمها في الفصل 3. ونقترح الاستعاضة عن هذه الأحكام بحكم عام واحد يقتضي من الدول الأطراف أن تعتمد، في إطار قوانينها الوطنية، إطارا قانونيا مناسباً يتيح وينظم استخدام المكافئات الإلكترونية لمستندات الشحن القابلة للتداول، على غرار ما يرد في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.
 - 4- وفيما يلي الأساس المنطقي لاقتراحنا:
- (أ) **تجنب تكرار الجهود دون داع.** يمكن للقانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الذي أعد خصيصا لغرض إتاحة إنشاء واستخدام سجلات إلكترونية قابلة للتحويل، النص على إنشاء واستخدام سجلات شحن إلكترونية قابلة للتداول (وهي سجلات إلكترونية قابلة للتحويل⁽¹⁾). وبما أن العمل على وضع أحكام قانونية موحدة فعالة تتيح إنشاء واستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل قد أنجز بالفعل، فلا داعي لأن يبذل الفريق العامل المزيد من الوقت والموارد في وضع قواعد موضوعية مصممة خصيصا لتنظيم سجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول؛

(1) يعرف القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل "السجل الإلكتروني القابل للتحويل" بأنه سجل إلكتروني يفي باشتراطات المادة 10 من القانون النموذجي.

المادة 10 من القانون النموذجي:

- 1- حيثما يشترط القانون استخدام مستند أو صك قابل للتحويل، يُستوفى ذلك الشرط باستخدام سجل إلكتروني إذا روعي ما يلي:
 - (أ) أن يتضمن السجل الإلكتروني المعلومات التي كان يُشترط أن يتضمنها المستند أو الصك القابل للتحويل؛
 - (ب) استخدام طريقة موثوقة لتحقيق ما يلي:
 - 1' تبين أن ذلك السجل الإلكتروني هو السجل الإلكتروني القابل للتحويل؛
 - 2' جعل ذلك السجل الإلكتروني قابلا للخضوع للسيطرة منذ إنشائه حتى انتهاء مفعوله أو صلاحيته؛
 - 3' حفظ سلامة السجل الإلكتروني.

- 2- يكون معيار تقييم السلامة هو ما إذا كانت المعلومات الواردة في السجل الإلكتروني القابل للتحويل، بما فيها أي تغييرات مأذون بها أدخلت منذ إنشائه حتى انتهاء مفعوله أو صلاحيته، قد ظلت كاملة ودون تحوير باستثناء ما ينشأ من تغيير في السياق المعتاد لإرسال المعلومات وتخزينها وعرضها.

(ب) **توفير المرونة لتلبية التطورات في الممارسة في مجال التكنولوجيا والأعمال.** إذا اتخذ مشروع الصك شكل اتفاقية، فإن هذا الاقتراح الداعي إلى اعتماد نظام مناسب بموجب القانون الوطني يتيح للدول الأطراف الاحتفاظ بالمرونة اللازمة لإدخال تحديثات دورية عند الضرورة على إطارها القانوني الخاص بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. والمذكرة التفسيرية⁽²⁾ للقانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل نفسها تتوخى إمكانية إدخال الأونسيترال تحديثات في المستقبل يمكنها أن تجعل اعتماد القانون أسهل على الدول؛

(ج) **الحد من العقوبات التي تعترض اعتماد مشروع الصك.** قد تجد الدول التي تأخذ أطرها القانونية القائمة بنهج مختلف لإتاحة استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل عن النهج الوارد في مشروع الصك صعوبة في اعتماد مشروع الصك إذا كانت نظمها غير متوافقة؛

(د) **الترويج لاعتماد صكوك الأونسيترال.** ينبغي للأونسيترال أن تروج لاعتماد صكوكها الخاصة. ويكتسب اعتماد القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل زخماً، حيث إن مجموعات ومؤسسات متعددة الأطراف مثل مجموعة الدول السبع⁽³⁾ ومصرف التنمية الآسيوي⁽⁴⁾ والمجموعات الصناعية مثل غرفة التجارة الدولية⁽⁵⁾ تروج لاعتماده من أجل رقمنة التجارة الدولية. وهذا النهج البديل المقترح الذي يتجنب أوجه عدم الاتساق مع القانون النموذجي في نص مشروع الصك يدعم ويشجع بصورة غير مباشرة اعتماد القانون النموذجي؛

(هـ) **تعزيز التوحيد القانوني والمواءمة.** يتسق الاقتراح مع هدف الأونسيترال المتمثل في وضع قانون موحد للتجارة الإلكترونية من خلال إعداد قوانين موحدة في مجال التجارة الإلكترونية. ويعزز اعتماد القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل المواءمة بين الأطر القانونية التي تتناول مستندات النقل والتجارة الإلكترونية لأن القانون النموذجي يتناول بالفعل سندات الشحن البحري وإيصالات المستودعات والكمبيالات وسندات الشحن الجوي⁽⁶⁾.

5- نرجو ممتنين من الأمانة أن تقوم بما يلزم لتعميم اقتراح سنغافورة الخطي على أعضاء الفريق العامل وأن تطلب إلى الفريق العامل أن ينظر في الاقتراح في دورته الرابعة والأربعين في نيويورك في أيار/مايو 2024.

(2) يرجى الاطلاع على الفقرة 9 من المذكرة التفسيرية للقانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

(3) الإعلان الوزاري لاجتماع وزراء الشؤون القانونية والتكنولوجيا لمجموعة الدول السبع، 28 نيسان/أبريل 2021.

(4) Driving Digitalization of Global Trade: UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records (ADB Brief No. 280, December 2023، على الرابط www.adb.org/sites/default/files/publication/932456/adb-brief-280-driving-digitalization-global-trade.pdf

(5) ICC Digital Standards Initiative، على الرابط www.dsi.iccwbo.org/policymakers

(6) انظر الفقرة 38 من المذكرة التفسيرية للقانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.